

دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء
**A study of the reality of sustainable food security in Algeria through
 food security and food sustainability indicators**

آمال حفناوي، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة (الجزائر)،
 amel.hafnaoui@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2023/12/28

تاريخ القبول: 2023/09/24

تاريخ الاستلام: 2023/05/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى عرض وتحليل واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، من خلال نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي ومؤشر استدامة الغذاء اللذان تصدرهما *ECONOMIST IMPACT*. وقد تم التوصل إلى أن هناك جهودا ملموسة تبذلها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي، انعكست على تحسن نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي فيها سنة 2022 مقارنة بسنة 2012. لكن رغم ذلك لازالت تلك الجهود غير كافية لضمان الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، فأداء الجزائر في بعض المؤشرات كان ضعيفا أو ضعيفا جدا خاصة ما يتعلق بالاستدامة والتكيف والمعايير التغذوية والبنية التحتية لسلسلة التوريد. كلمات مفتاحية: أمن غذائي، استدامة غذاء، أمن غذائي مستدام، زراعة مستدامة، اكتفاء ذاتي.

تصنيفات JEL: Q01، L66، Q18

Abstract:

This study aims to present and analyze the reality of sustainable food security in Algeria, through the results of the global food security index and the sustainable food index issued by *ECONOMIST IMPACT*.

It was concluded that there are tangible efforts made by Algeria to achieve food security. These efforts were reflected in the improvement of the global food security index, in 2022 compared to 2012. However, these efforts are still insufficient to ensure food security. Algeria's performance in some indicators were weak or very weak, especially with regard to sustainability, adaptation, nutritional standards and supply chain infrastructure.

Keywords: Food security, food sustainability, sustainable food security, sustainable agriculture, Self-sufficiency.

Jel Classification Codes: Q18، L66، Q01

1. مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه العالم حاليا، حيث ينص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة على القضاء التام على الجوع، لذلك تسعى مختلف دول العالم نحو إيجاد مختلف السبل التي تضمن لها الغذاء الكافي والأمن لشعوبها وتساعد على تفادي شبح الجوع، وهذا سعيًا نحو تأمين العيش الكريم والمستدام لمختلف شعوب العالم وبما يضمن أمنها واستقرارها.

وضمن هذا المسعى العالمي، ونظرا لمدى أهميته وإلحاحه، فإن الجزائر تسعى في مخططاتها وبرامجها التنموية المتعاقبة إلى محاولة تحقيق الأمن الغذائي والمستدام لشعبها، وذلك من خلال محاولة تطوير القطاع الزراعي والعمل على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ودراسة السبل اللازمة والكفيلة بتخفيض فاتورة الغذاء وتقليل الفجوة الغذائية في الجزائر واستدامة نظمها الغذائية.

من هنا تبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول:

إلى أي مدى وفقت الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي المستدام لشعبها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الفرق بين الأمن الغذائي والأمن الغذائي المستدام؟

- هل حققت الجزائر الأمن الغذائي لشعبها؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لم تستطع الجزائر تحقيق الأمن الغذائي المستدام لشعبها حتى يومنا هذا.

الفرضيات الفرعية:

- الأمن الغذائي يتعلق بالفترة والأجيال الحالية فقط بينما الأمن الغذائي المستدام يتعلق بالفترات

والأجيال المستقبلية أيضا.

- لم توفق الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي لشعبها حتى الآن.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

- توضيح أهمية الأمن الغذائي على المستوى الوطني والعالمي؛
- التعرف على ماهية الأمن الغذائي المستدام ومؤشرات قياسه؛
- دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر ووضع استدامة الغذاء فيها.

وقد تم في هذه الدراسة توظيف المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه يتماشى ومقتضيات الدراسة، باعتباره ملائماً لوصف كل ما يتعلق بالأمن الغذائي المستدام وأهميته وعرض وتحليل أهم المؤشرات التي تظهر واقعه وتطوره في الجزائر.

وسيتم تناول هذا الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: مفاهيم حول الأمن الغذائي المستدام؛
- المحور الثاني: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء في الجزائر.

2. مفاهيم حول الأمن الغذائي المستدام

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو بعد من أبعاد الأمن الإنساني والقومي، وهو مفهوم متطور وتزيد أهميته عبر الزمن، حيث يوجد حوالي 200 تعريف و400 مؤشر للأمن الغذائي ويعود سبب ذلك إلى طبيعة المفهوم التي تجمع بين عدة مجالات، مثل العلوم الطبيعية ومجال البحث في التنمية الاقتصادية والبيئة والزراعة والصحة. كما أنه يشتمل أيضاً على العديد من القطاعات سواء ما تعلق بقطاع الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك الخارجي، وهو بذلك يتأثر بمختلف الأوضاع الدولية والتهديدات التي تمس العالم ومنها التهديدات البيئية. (بولودان و بورويسة، 2020، صفحة 9)

نشأ الأمن الغذائي كمفهوم في منتصف السبعينات ضمن مناقشات حول المشاكل الغذائية الدولية في وقت أزمة الغذاء العالمية (1973-1974)، حيث عرف الأمن الغذائي في أعمال القمة العالمية

للغذاء 1974 بأنه: " توفر في جميع الأوقات لإمدادات (مؤن) الغذاء العالمية الكافية من المواد الغذائية الأساسية، للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار". كما عرفته الفاو سنة 1983 بأنه: " التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات يملكون فرص مادية واقتصادية للحصول على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها". أما البنك الدولي فقد عرف الأمن الغذائي سنة 1986 في تقريره حول الفقر والجوع على أنه: " حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشطة" وتم في القمة العالمية للغذاء 1996 الاتفاق على أنه: "يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الفرد والأسرة والمستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية." كما عرفت الفاو الأمن الغذائي سنة 2001 على أنه: وضع موجود عندما يكون جميع الناس في جميع الأوقات لديهم فرص الحصول المادي، والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. أما بالنسبة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: يتمثل الأمن الغذائي في " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع اعتمادا على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية". (رحماني، 2021، الصفحات 48-49)

ويعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة أمة معينة على توفير الغذاء بالكم المطلوب والنوعية اللازمة ولكافة مواطنيها على امتداد الرقعة الجغرافية التي يعيش عليها الشعب، إما من مصادر محلية أو عبر توفير عائدات كافية من مواردها الذاتية، لاستيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية غير قادرة على إنتاجها، دون ضغوط اقتصادية أو سياسية خارجية وعلى مدار السنة. (بكدي، 2013، صفحة 189)

وبالتالي يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه قدرة البلد على توفير الغذاء الصحي والأمن والكافي لكل مواطنيه، وبما يلبي احتياجاتهم وما يناسب أذواقهم ورغباتهم، وبأسعار تتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم

الشرائية، وذلك بالاعتماد أولاً على الإنتاج المحلي لهذا البلد ثم الاستعانة باستيراد كل ما يحتاجه المواطنون ولا يوفره المنتج المحلي.

2.2 المفاهيم الأمنية الأخرى وارتباطها بالأمن الغذائي:

يرتبط الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم الأمنية الأخرى التي تجتمع معا لتوفير الأمن الشامل للفرد أهمها: (غراب، 2015، صفحة 57)

أ. **الأمن المائي:** يعتبر الأمن المائي من أهم محددات الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف ونقص الماء المهدد الرئيسي للأمن الغذائي، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على مستوى العالم إلى أن أكثر من 2,8 بليون نسمة في 48 بلد يعانون من نقص المياه.

ب. **الأمن البيئي:** أوضحت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلجئون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية.

ج. **الأمن الاقتصادي:** توجه الدول التي تعاني من ارتفاع فاتورة الغذاء نسبة كبيرة من احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى سداد مستحققاتها من الواردات الغذائية وهذا ما ينعكس بالسلب على موازين مدفوعاتها إذ تصبح تابعة للدول العظمى فيما يخص الغذاء. هذه التبعية سينتج عنها في المقابل ارتفاع أسعار المواد الغذائية بأسواق هذه الدول كنتيجة حتمية لارتفاعها في الأسواق العالمية، وبالتالي تتدهور قيمة العملة المحلية وتفقد قيمتها الشرائية، بالإضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات لتلك الدول إضافة إلى إعاقة مسيرة التنمية الناجمة عن تخلي تلك الدول عن المشاريع التنموية مقابل توفير الغذاء اللازم لأفرادها. (بن نورين و ودان، 2021، صفحة 210)

د. **الأمن القومي:** فالدولة التي تضمن اكتفاءها الذاتي وأمنها الغذائي؛ تحقق أمنها القومي وتحافظ على سيادتها واستقلالية قراراتها السياسي، أما الدولة التي لا تستطيع توفير ذلك فأمنها القومي معرض

ومهدد في أي لحظة للاختراق بل للتدمير، وتصبح دولة تابعة إن لم تكن دولة فاشلة. (العلواني، 2022)

3.2 مفهوم الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، وقد اختلط مفهوم الاكتفاء الذاتي مع مفهوم الأمن الغذائي، وهذا ما أدى إلى تبني سياسات أضرت بالأمن الغذائي بدلا من دعمه، فالاكتفاء الغذائي في معناه العام هو أن تنتج الدولة جميع احتياجاتها من الغذاء دون اللجوء إلى الاستيراد من العالم الخارجي، فتحقيق الاكتفاء الذاتي من سلعة غذائية أو أكثر قد يحسن من وضع الأمن الغذائي شريطة أن يبنى على أسس اقتصادية مرنة، تضمن للبلد فائدة نسبية أو تنافسية مع الخارج، أما إذا طبع الاكتفاء الذاتي بفكرة مقاطعة الاستيراد بأي ثمن ووقف الواردات الغذائية حتى ولو كانت مجدية اقتصاديا للاقتصاد الوطني فان ذلك يبعثنا عن مفهوم الأمن الغذائي. ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي كما يلي: (غراب، 2015، صفحة 58)

$$\text{الاكتفاء الذاتي} = (\text{الإنتاج الوطني} \div \text{الاستهلاك الكلي}) \times 100$$

وتعني الفجوة الغذائية الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. (بن نورين و ودان، 2021، صفحة 211)

وتحسب الفجوة الغذائية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الفجوة الغذائية الفعلية} = \text{نسبة الواردات الغذائية} \setminus \text{قيمة الصادرات السلعية}.$$

وتحدد نسبتها من خلال: نسبة الفجوة الغذائية = 1 - نسبة الاكتفاء الذاتي

4.2 مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

يعتبر متغير الاستدامة آخر المتغيرات التي تضمنها مفهوم الأمن الغذائي، حيث تؤكد تقارير منظمة FAO على أنه منذ السبعينات أصبح لإنتاج الغذاء تأثيرات سلبية على البيئة ناتجة عن الاستخدام المكثف للمياه الجوفية، واستخدام الأسمدة بكثافة عالية ما يؤدي إلى انخفاض درجة خصوبة الأراضي الزراعية وفقدانها لعناصرها الطبيعية، فضلا عن الاستخدام العشوائي للمبيدات الحشرية. وتُعرّف الأنظمة الغذائية المستدامة بالأنظمة الغذائية التي يكون لها تأثيرات ضعيفة على البيئة، وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وكذا حياة صحية للأجيال الحالية والمستقبلية. (بوبكير، 2022، صفحة 423)

فالأمن الغذائي المستدام لبلد معين هو: " أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صورته وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليل التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة. (غراب، 2015، صفحة 56)

مفهوم الأمن الغذائي المستدام يستوجب احترام المعايير التالية: (بوبكير، 2022، صفحة 424)

- غذاء في متناول الجميع، صحي ومتوازن، موجه لتلبية الاحتياجات الغذائية للإنسان.
- غذاء منتج وفقا لنماذج زراعية محافظة على البيئة، المناخ، التربة، المياه والتنوع البيولوجي والحيواني.

— غذاء مقتصد في استهلاك الطاقة، وينتج عنه نفايات أقل، وغازات احتباس حراري أقل، ودورة إنتاجه قصيرة.

— مساهمة جميع الأطراف الفاعلة (الحكومة، الفلاحين، المستهلكين، المؤسسات المنتجة للأسمدة والبذور والآلات، المؤسسات الصحية...) في تحديد السياسات الغذائية والزراعية الملائمة.

3. تحليل مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء في الجزائر

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها، وكان تركيزها في السنوات الأولى منصبا على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد حاولت تنمية وتطوير قطاعها الزراعي وتخصيص أغلفة مالية معتبرة لذلك عبر برامجها ومخططاتها التنموية المتعاقبة، وذلك بهدف تحسين انتاجها وزيادة انتاجيتها. وفي أواخر التسعينيات تخلت الجزائر عن شعار الاكتفاء الذاتي، وأيدت المنظمات والدول العالمية في مساعي تحقيق الأمن الغذائي والمستدام، من خلال تحسين انتاجها المحلي وزيادته، وكذا توفير الظروف والامكانيات اللازمة للحفاظ على استمرار الامدادات والواردات الغذائية اللازمة لشعبها من الخارج.

ورغم تلك المساعي إلا أن مستوى الأمن الغذائي والمستدام في الجزائر لازال في مستويات غير مشجعة، فلا زالت تحتل مراتب متأخرة نوعا ما عالميا.

1.3 مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI:

هو مؤشر تم تصميمه وبنائه بواسطة Economist Impact وبدعم من Corteva Agriscience. يصدر هذا المؤشر سنويًا لتحديد التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي لـ 113 دولة. فهذا المؤشر هو نموذج ديناميكي كمي ونوعي للمقارنة المعيارية تم إنشاؤه من 68 مؤشرًا فريدًا تقيس محركات الأمن الغذائي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. حيث أن مؤشر GFSI 2022 هو الإصدار الحادي عشر منه. وهو مؤشر مركب من أربعة مؤشرات أساسية هي:

- مؤشر القدرة على تحمل التكاليف (**Affordability**): يقيس قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لصددمات الأسعار ووجود برامج وسياسات لدعم المستهلكين عند حدوث الصدمات.
- مؤشر التوفر (**Availability**): يقيس الإنتاج الزراعي والقدرات الزراعية، وخطر تعطل الإمدادات، والقدرة الوطنية على توفير الأغذية وجهود البحث لزيادة الإنتاج الزراعي.
- مؤشر الجودة والسلامة (**Quality and Safety**): يقيس التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، فضلاً عن سلامة الغذاء.
- مؤشر الاستدامة والتكيف (**Sustainability and Adaptation**): وقد سمي في بداية اصدار التقرير بمؤشر (الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود)، وهو يقيم تعرض البلد لتأثيرات تغير المناخ؛ وقابليته للتأثر بمخاطر الموارد الطبيعية؛ وكيف تتكيف الدولة مع هذه المخاطر.

2.3 تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر:

يوضح الجدول الموالي تطور مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022-

2022)، أي منذ أول اصدار للمؤشر:

جدول رقم 1: مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

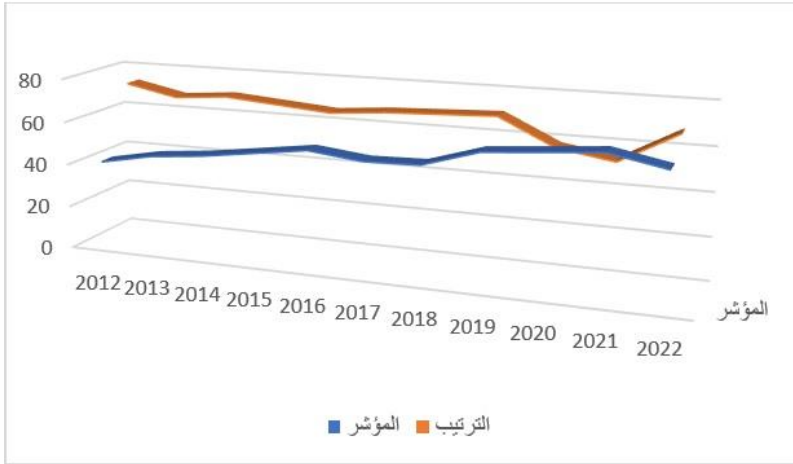
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر	40.5	45.2	47.5	50.9	54.3	51.5	52.1	59.8	61.8	63.9	58.9
الترتيب	73	68	70	68	66	68	69	70	58	54	68

Source: (ECONOMIST IMPACT, 2022) (ECONOMIST IMPACT, 2021) (ECONOMIST IMPACT, 2020) (ECONOMIST IMPACT, 2019) (ECONOMIST IMPACT, 2018) (ECONOMIST IMPACT, 2017) (ECONOMIST IMPACT, 2016) (ECONOMIST IMPACT, 2015) (ECONOMIST IMPACT, 2014) (ECONOMIST IMPACT, 2013) (ECONOMIST IMPACT, 2012)

يتضح من خلال الجدول السابق تذبذب وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، إذ يظهر المؤشر انخفاض درجات الأمن الغذائي خلال سنة 2012 حيث بلغ مؤشر الأمن الغذائي العالمي ما قيمته 40.5 من 100 درجة فقط، وكانت الجزائر تحتل في تلك السنة المرتبة 73 عالميا من بين 113 دولة. ورغم التحسن الذي حققه المؤشر في السنوات الموالية، حيث شهد تزايدا سنويا حتى سنة 2016 أين وصل إلى 54.3 درجة، إلا أنه انخفض في السنة التي تليها بـ 2.8 درجة، ثم عاود الارتفاع إلى غاية سنة 2021 التي حقق فيها أعلى قيمة له في الجزائر على الإطلاق (63.9) لكنه سنة 2022 شهد تراجعا قدره 5 درجات عن السنة التي سبقتها.

ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لم يسر بنفس مستوى المؤشر، فتزايد قيمة المؤشر في بعض الأحيان تكون غير كافية لتحسين ترتيب الجزائر على المستوى الدولي، مما يعكس عدم كفاية الجهود المبذولة لتحسين وضعية الأمن الغذائي في الجزائر، والشكل الموالي يظهر تطور ترتيب الجزائر عالميا ضمن هذا المؤشر:

شكل رقم 01: تطور درجة وترتيب الجزائر عالميا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول 1

فرغم تحقيق الجزائر لزيادة في مؤشر الأمن الغذائي خلال الفترة (2017-2019)، إلا أن ترتيبها عالميا في هذا المؤشر شهد تراجعا سنويا خلال هذه الفترة، ليعاود التحسن خلال سنتي 2020

و2021، حيث بلغ ترتيب الجزائر 54 عالميا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي سنة 2021 ضمن 113 دولة، لكن ترتيبها تراجع سنة 2022 الى المرتبة 68 عالميا. مما يدل على أن جهود الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي لم تكن بمستوى الجهود المبذولة من الدول الأخرى التي سبقتها في الترتيب، بل أن هناك دولا استطاعت أن تتفوق على الجزائر بعد أن كانت في مراتب متأخرة عنها.

يتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في القارة الإفريقية إلى نحو 310 مليون شخص في سنة 2030، في حين وصل عددهم في سنة 2021 إلى 278 مليون شخص. رغم أهمية الزراعة في إفريقيا، حيث أن أكثر من 30% من العاملين في معظم الدول الإفريقية يعملون في الزراعة. (سوداني، 2023، صفحة 307). ومع أن الجزائر من الدول الإفريقية التي تعاني من هذا المشكل، إلا أنها بذلت جهودا بارزة في محاولة تحقيق التنمية الزراعية والمستدامة التي تضمن لها الاكتفاء الذاتي وتحقيق أمنها الغذائي. حيث يظهر تقرير مؤشر الأمن الغذائي العالمية لسنة 2022 ما يلي:

(ECONOMIST IMPACT, 2022)

- يرجع التحسن الذي شهده مؤشر الأمن الغذائي بين سنتي 2012 و2021 لكون الجزائر أدخلت تحسينات في مجال مؤشر التوافر، من خلال خفض التقلبات في الإنتاج، وتعزيز الإمدادات الغذائية والالتزام بالأمن الغذائي.
- تحسن مستوى الأمن الغذائي بشكل عام في الجزائر على مدى السنوات الـ 11 الماضية، وذلك راجع للتحسينات التي أجريت في جميع الركائز، باستثناء تدهور ركيزة القدرة على تحمل التكاليف.
- انخفضت درجة الجزائر في محور القدرة على تحمل التكاليف بمقدار 9 نقاط، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. حيث أدى إدخال استراتيجية مخصصة للأمن الغذائي في عام 2020، إلى جانب انخفاض مستويات الاعتماد على المعونة الغذائية وإمدادات غذائية كافية، إلى تحسين توافر الغذاء للمستهلكين. وينعكس ذلك في النتائج المحسنة في مجال التزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول وكفاية الإمدادات. كما تحسنت جودة الأغذية وسلامتها بشكل طفيف في الجزائر، بسبب تحسن سلامة الأغذية.
- يُعزى التقدم المحرز في ركيزة الاستدامة والتكيف بشكل أساسي إلى التحسينات في إدارة مخاطر الكوارث، في ضوء إدخال ممارسات مكافحة انتشار الآفات وتخفيف الأمراض، فضلا عن التنسيق

بين الحكومات المحلية والوطنية بشأن إدارة مخاطر الكوارث. ومع ذلك، فإن الموارد الطبيعية مثل المياه والمحيطات والأنهار والبحيرات تحتاج إلى حماية من التلوث، كما يحتاج التنوع البيولوجي البحري إلى الحماية.

3.3 وضعية الأمن الغذائي سنة 2022 في الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI:

تحتل الجزائر المرتبة 68 من أصل 113 دولة في المؤشر والمرتبة 12 من أصل 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغت قيمة مؤشر الأمن الغذائي في هذه السنة (58.9)، فقد حققت الجزائر في هذه السنة أفضل النتائج في ركيزة القدرة على تحمل التكاليف (66.8) وكانت أضعف ركائزها هي الاستدامة والتكيف (54.2)، يليها أدائها في الجودة والسلامة (54.7). فعلى الرغم من أن الجزائر نجحت في توفير الغذاء بأسعار معقولة للمستهلكين، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات في معالجة مخاطر تغير المناخ. ولا تزال هناك ثغرات في الالتزام الوطني لإدارة العرض، وانخفاض مستويات تدفقات التمويل المناخي وغياب أنظمة المحاسبة الاقتصادية البيئية. حيث يُظهر عدم وجود التزامات سياسية في شكل خطة تغذية أو إرشادات غذائية أن الجزائر بحاجة إلى تدابير أقوى لجودة الأغذية وسلامتها. ويوضح تقرير سنة 2022 لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، وضعية ركائز هذا المؤشر في الجزائر، كما يلي:

شكل 2: نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الجزائر لسنة 2022



Source : (ECONOMIST IMPACT, 2022)

- القدرة على تحمل التكاليف: تحتل الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 64 عالمياً و11 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فهي تحقق درجة "جيدة جداً" (+80) لمؤشر نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي والدرجة 100 لمؤشر وجود برامج شبكات الأمان الغذائي وتغطيتها وتمويلها.

- التوافر: تحتل الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 63 عالمياً والعاشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هذا بسبب الدرجة "الضعيفة" (40-54.9) في المؤشرات الفرعية (الوصول إلى المدخلات الزراعية، البحث والتطوير الزراعي، البنية التحتية للمزارع، الحواجز السياسية والاجتماعية أمام الوصول، والتزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول).

- الجودة والأمان: تعتبر الجودة والسلامة من أضعف الركائز في الجزائر. حيث تحتل المرتبة 82 عالمياً والمرتبة 12 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يمكن أن يُعزى ذلك إلى درجتها "الضعيفة جداً" (0-19.9) في معايير التغذية، ودرجة "ضعيفة" (20-39.9) في مؤشر التنوع الغذائي.

- الاستدامة والتكيف: يعد أداء الجزائر في هذه الركيزة أيضاً ضعيفاً، حيث تحتل المرتبة 56 عالمياً والسادسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويرجع ذلك إلى أدائها في مؤشرات (المياه، المحيطات والأنهار والبحيرات، والالتزام السياسي بالتكيف)، حيث تقع درجاته في النطاق "الضعيف" أو "الضعيف جداً" (0-39.9).

4.3 نقاط القوة ومجالات التحسين في مستوى الأمن الغذائي في الجزائر:

خطت الجزائر خطوات كبيرة في إدارة مخاطر الكوارث، حيث تحسنت من درجة صفر في عام 2012 إلى درجة كاملة منذ عام 2020. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في الالتزام السياسي بالتكيف لمواجهة مخاطر تغير المناخ الأوسع نطاقاً. وتعتبر سلامة الأغذية مجال أداء قوي بالنسبة للجزائر، وهذا بسبب وجود تشريعات سلامة الأغذية.

فتحسين جودة الغذاء من خلال معايير التغذية يجب أن يكون ذو أولوية. ورغم أن انخفاض الاعتماد على المعونة الغذائية يعد أحد المجالات التي تعكس الإمدادات الكافية محليا؛ إلا أن تحسين البنية التحتية لسلسلة التوريد من شأنه أن يعزز توافر الغذاء في البلاد. وفيما يلي أهم نقاط القوة ومجالات التحسين فيما يخص الأمن الغذائي في الجزائر سنة 2022: (ECONOMIST IMPACT, 2022)

- إدارة مخاطر الكوارث: تحتل الجزائر المرتبة الأولى في هذا المؤشر. لديها سياسة لمكافحة الآفات وتخفيف الأمراض، إلى جانب تنسيق إدارة المخاطر. رفعت الجزائر درجتها من 0 في 2012 إلى 100 في 2020، وحافظت على ذلك حتى الآن.

- كفاية التوريد: تحتل الجزائر المرتبة الأولى في هذا المؤشر بدرجة "جيدة جدًا" تبلغ 100. وقد تحسنت كفاية الإمدادات الغذائية في البلاد باستمرار خلال فترة تقرير **GFSI**، ولديها اعتماد منخفض على المساعدات الغذائية الدائمة.

- سلامة الغذاء: تحتل الجزائر المرتبة 49 عالميا في هذا المؤشر. فقد حققت الدولة درجة كاملة 100 في المؤشر الفرعي (تشريعات سلامة الأغذية ذات الصلة)، مما ساعد على تعزيز مكائنها في هذا المؤشر.

- المعايير التغذوية: تحتل الجزائر المرتبة 109 عالميا في هذا المؤشر. ترجع هذه الدرجة المنخفضة إلى الافتقار إلى المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية وخطة أو استراتيجية تغذية وطنية، وعدم كفاية وضع العلامات الغذائية ورصد أو مراقبة التغذية.

- البنية التحتية لسلسلة التوريد: تحتل الجزائر المرتبة 74 في هذا المؤشر. ويرجع ذلك إلى انخفاض الدرجة في المؤشر الفرعي البنية التحتية للطرق، وانخفاض الدرجات المتعلقة بالبنية التحتية الجوية والموانئ والسكك الحديدية. فتحسين توفير البنية التحتية الرئيسية من شأنه أن يساعد على زيادة توافر الغذاء للأفراد.

- الالتزام السياسي بالتكيف: تحتل الجزائر المرتبة 95 في هذا المؤشر. أداء الدولة ضعيف باستمرار في المؤشرات الفرعية (تطبيق المحاسبة البيئية والاقتصادية وتدابير الإنذار المبكر والزراعة الذكية مناخياً).

5.3 استدامة الغذاء في الجزائر:

تندرج النظم الغذائية في صميم أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة (SDGs). لذلك تم تطوير مؤشر استدامة الغذاء (FSI) بواسطة Economist Impact وبدعم من مركز Barilla لمؤسسة الغذاء والتغذية (BCFN) لمتابعة نسب تقدم الدول في هذا المجال.

نُشر الإصدار الأول من هذا المؤشر (FSI) في عام 2016 حيث صنّف الاستدامة الغذائية في 25 دولة. وفي عام 2017 تم توسيع هذا المؤشر ليشمل 34 دولة، ثم 67 دولة في عام 2018. أما في سنة 2021 فإن مؤشر استدامة الغذاء يفحص النظم الغذائية في 78 دولة، حول ثلاث ركائز رئيسية: فقد الأغذية وهدرها، والزراعة والتحديات الغذائية، وهو يحتوي على 38 مؤشراً و 95 مؤشراً فرعياً، ويتم قياس الدرجات من 0 إلى 100، حيث 100 = أعلى استدامة وأكبر تقدم نحو تلبية مؤشرات التقدم الرئيسية البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن توضيح واقع استدامة الغذاء في الجزائر من خلال ما تضمنه هذا المؤشر في آخر اصدار له سنة 2021، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 2: استدامة الغذاء في الجزائر

المؤشر	استدامة الغذاء	الفقد والهدر الغذائي	الزراعة المستدامة	التحديات الغذائية
المؤشر	51	31	55	66
الترتيب	73	78	76	36

Source : <https://impact.economist.com/projects/foodsustainability>

يوضح الجدول تدني مستوى النظم الغذائية في الجزائر حيث أن مؤشر استدامة الغذاء عموماً منخفض حيث احتلت الجزائر فيه المرتبة 73 من 78 دولة، وكل المؤشرات التي تكوّن مؤشر استدامة

الغذاء احتلت مراتب متأخرة، خاصة مؤشر الفقد والهدر الغذائي الذي كانت فيه الجزائر في آخر الترتيب، ويرجع ذلك إلى انخفاض درجة المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، حيث بلغ مؤشر فقد الطعام 57 درجة من 100 درجة، وقدر مؤشر أسباب الفقد على مستوى التوزيع بـ 25 درجة، وقد كان مؤشر الاستجابة السياسية لفقد الغذاء يساوي الصفر، وبالنسبة لهدر المستخدم النهائي فقد بلغ مؤشر هدر الطعام 65 درجة، أما الاستجابة السياسية لهدر الطعام فقد قدرت بـ 0 من 100 كذلك.

كما كان مؤشر الزراعة المستدامة منخفضا أيضا حيث احتلت الجزائر فيه المرتبة 76 من بين 78 دولة، ورغم تفوقها في بعض المؤشرات الفرعية مثل مؤشر ادارة المياه الذي حققت فيه درجة 100 من 100، ومؤشر الأثر البيئي للزراعة على المياه بدرجة 98 من 100، واستدامة سحب المياه بمؤشر 97 من 100، والتأثير على أراضي الأعلاف الحيوانية والوقود الحيوي 100\100، والتنوع البيولوجي البيئي بـ 100\72 والتأثير البيئي للزراعة على الغلاف الجوي بـ 100\92، والأثر البيئي للزراعة على الأرض 100\71. وتحقيقها مستويات متوسطة في بعضها الآخر، مثل: تنوع ومرونة النظام الزراعي، الوصول المالي والحماية لمستخدمي الأراضي، سياسات الرفق بالحيوان وملكية الارض التي قدرت درجة مؤشراتهما على التوالي بـ 54، 52، 51، 50. إلا أن باقي المؤشرات كانت ضعيفة جدا حيث بلغ مؤشر ندرة المياه 26 من 100، وتأثير التجارة 19 من 100، كما بلغت درجة مؤشر استدامة مصائد الأسماك 14، كما قدرت درجة مستخدمي الأرض واستخدام الأراضي بـ 19 و 7 على التوالي، بلغت مؤشرات الاقتصاد الزراعي 5 درجات فقط من 100 درجة بالإضافة إلى الانتاجية التي قدرت بـ 2\100، كما كان مؤشر الإعانات الزراعية في هذه السنة مساوٍ للصفر. وبلغ مؤشر الضعف أمام التغير المناخي 49 درجة، والتكيف مع هذه التغيرات والتخفيف من حدتها قدرت درجة المؤشر بـ 22 درجة، و قدرت فرص الاستثمار في الزراعة المستدامة بـ 18 درجة.

أما بالنسبة لمؤشر التحديات الغذائية فقد كان جيدا إلى حد ما، حيث احتلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة الـ 36 من 78 دولة. ففي مجال جودة الحياة بلغ مؤشر انتشار سوء التغذية 92 درجة، ومؤشر نقص المغذيات الدقيقة 76، وبلغ مؤشر عوامل التمكين 57 درجة، كما بلغ مؤشر التأثير على

الصحة 72 درجة، ومتوسط العمر المتوقع للصحة 70 درجة، كما قدر مؤشر النشاط البدني بـ 41 درجة، وانتشار الإفراط في التغذية 25 درجة، وقد بلغ مؤشر نظام غذائي صحي ومستدام بأسعار معقولة 94 درجة من 100، كما بلغت درجة مؤشر التأثير البيئي للأنماط الغذائية 66 درجة، ومؤشر تكوين الحميات الغذائية فقد بلغ 62 درجة، وكانت الاستجابة السياسية للأنماط الغذائية بـ 25 درجة.

4. خاتمة

اهتمت الجزائر خلال برامجها ومخططاتها التنموية المتعاقبة لتحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامة النظم الغذائية لشعبها، حيث ركزت خلال سعيها لتحقيق الأمن الغذائي المستدام على ضرورة توفير الغذاء اللازم والأمن سواء محليا عن طريق الإنتاج المحلي أو من الخارج عن طريق الاستيراد أو من خلال الاعانات الغذائية الدولية، حيث حققت نتائج متوسطة في درجة القدرة على تحمل التكاليف ومؤشر التوافر، بينما كان مستوى كل من درجة الجودة والأمان في الغذاء ودرجة الاستدامة والتكيف ضعيفا مما انعكس على مستوى تحقيق وضمان الأمن الغذائي في الجزائر، بالإضافة إلى أن ضعف مستويات نظمها الزراعية المستدامة وانخفاض مؤشرات الزراعة المستدامة وارتفاع مستوى الهدر والفقد الغذائي، أثرت سلبا على استدامة الغذاء فيها. وعليه فقد أكدت الدراسة على صحة الفرضية الرئيسية: " لم تستطع الجزائر تحقيق الأمن الغذائي المستدام لشعبها حتى يومنا هذا." وكذا صحة الفرضيات الفرعية: " الأمن الغذائي يتعلق بالفترة والأجيال الحالية فقط بينما الأمن الغذائي المستدام يتعلق بالفترة والأجيال المستقبلية أيضا" و " لم توفق الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي لشعبها".

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- التحسن المحقق في مستوى الأمن الغذائي حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي في الجزائر بين سنتي 2012 و2022 بفضل المساعي الجادة للجزائر في مجال خفض التقلبات في الإنتاج، وكذا تعزيز الإمدادات الغذائية والالتزام بالأمن الغذائي.

- شهد مؤشر القدرة على تحمل التكاليف في الجزائر تراجعاً خلال السنوات 2012 و2022، وذلك يرجع أساساً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

- أدى انخفاض مستويات الاعتماد على المعونة الغذائية وإمدادات غذائية كافية، إلى تحسين توافر الغذاء للمستهلكين.

- حققت الجزائر تقدماً في مستوى الاستدامة والتكيف بفضل ممارسات مكافحة انتشار الآفات وتخفيف الأمراض التي طبقتها، والتنسيق بين الحكومات المحلية والوطنية بشأن إدارة مخاطر الكوارث. ومع ذلك، لا زالت الموارد الطبيعية كميّاه المحيطات والأنهار والبحيرات، والتنوع البيولوجي البحري يحتاجون إلى حماية.

- تعتبر المؤشرات المعتمدة من طرف **Economist Impact** جيدة وشاملة لجوانب هامة تقيس مستوى الأمن الغذائي واستدامة الغذاء في بلد ما بكفاءة، إلا أنها لازالت تحتاج إلى اثرء لتعكس صورة ومستوى الأمن الغذائي المستدام بدقة أكثر من خلال إضافة مؤشرات أخرى فرعية أكثر تفصيلاً ودقة.

من خلال هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تحسين النظم الغذائية واستدامتها والاهتمام أكثر بمتطلبات وعوامل تحقيق الزراعة المستدامة من أجل تعزيز مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية للبلاد.

- ضرورة تفعيل الاستجابة السياسية للفقد والهدر الغذائي ومسبباته، وتفعيل دور الدولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين قدرة الأفراد على تحمل التكاليف.

- ضرورة تغيير سياسة الدولة ونظرتها لمفهوم الأمن الغذائي والتركيز على استدامة الغذاء أكثر، وضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي والتخفيف من الفاتورة الغذائية.

5. قائمة المراجع:

- ECONOMIST IMPACT. (2012). *Global Food Security Index 2012*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.

- ECONOMIST IMPACT. (2013). *Global Food Security Index 2013*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2014). *Global Food Security Index 2014*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2015). *Global Food Security Index 2015*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2016). *Global Food Security Index 2016*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2017). *Global Food Security Index 2017*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2018). *Global Food Security Index 2018*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2019). *Global Food Security Index 2019*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2020). *Global Food Security Index 2020*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2021). *Global Food Security Index 2021*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.
- ECONOMIST IMPACT. (2022). *Global Food Security Index 2022*. The Economist Group, CORTEVA agriscience.

– آمال بوبكير. (2022). دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام، الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية الجزائر نموذجا. مجلة أفاق للبحوث والدراسات، 5(1)، 418-437.

– رزيقة غراب. (2015). إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (13)، 54-64.

– زين الدين بن نورين، و بوعبدالله ودان. (2021). الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر. مجلة دفاتر بواذكس، 10(2)، 206-229.

- عبد الرزاق بولودان، و ياسين بورويصة. (جوان، 2020). الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات الإنتاج والتسويق واستمرار العجز الغذائي. (جامعة الجزائر3، المحرر) مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، 1(2)، 1-24.
- عبد الوهاب كريم العلواني. (15، 07، 2022). الأمن القومي العربي والأمن الغذائي أي علاقة تكامل. تاريخ الاسترداد 10 01، 2023، من موقع عربي 21: <https://arabi21.com>
- فاطمة بكدي. (جوان، 2013). التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر. (جامعة بسكرة، المحرر) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية(13)، 181-206.
- مريم رحمانى. (2021). دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف.
- نادية سوداني. (2023). واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل إنعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا CAADP في إفريقيا. (جامعة غرداية، المحرر) مجلة إضافات اقتصادية، 7(1)، 304-322.